

دور المسؤولية المجتمعية للبنوك المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

أيمن عبد الحليم علي حسن

رئيس قطاع البحوث الاقتصادية والدراسات

البنك الزراعي المصري

Aym61096@yahoo.com

المخلص:

يتناول هذا البحث موضوع المسؤولية المجتمعية للبنوك المصرية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة من خلال استعراض مجموعة من المبادرات والبرامج التي اتبعتها بعض البنوك مثل البنك الأهلي المصري، بنك مصر، وبنك القاهرة، والتي تستهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل هذه المبادرات العديد من الأنشطة، مثل دعم التعليم من خلال تمويل المنح الدراسية وتطوير المرافق التعليمية، وتقديم الدعم للصحة العامة عبر المبادرات الصحية والمشاريع الطبية، وتنفيذ برامج للحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية، بالإضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص العمل، كما تعتبر هذه المبادرات جزءاً من الاستراتيجية العامة للبنوك لتعزيز سمعتها وزيادة ثقة العملاء، فضلاً عن الإسهام في بناء مجتمع مستدام، ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا القطاع، مما يستدعي جهوداً أكبر لتحقيق تأثير فعال في التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية – التنمية المستدامة – التنمية الاقتصادية – المشروعات الصغيرة والمتوسطة – المبادرات المجتمعية.

Abstract:

This research addresses the topic of corporate social responsibility (CSR) of Egyptian banks and their role in promoting sustainable development through an overview of various initiatives and programs followed by some banks such as the National Bank of

Egypt, Banque Miser, and Banque du Caire. These initiatives aim to improve social and economic conditions. The activities include supporting education through funding scholarships and developing educational facilities, providing public health support via health initiatives and medical projects, implementing programs to preserve the environment and enhance environmental sustainability, as well as supporting small and medium enterprises (SMEs) and increasing employment opportunities. These initiatives are part of the overall strategy of the banks to enhance their reputation and build customer trust, in addition to contributing to the development of a sustainable society. However, there are still numerous challenges facing this sector, requiring greater efforts to achieve an effective impact on sustainable development.

Keywords: Corporate Social Responsibility – Sustainable Development – Economic Development – Small and Medium Enterprises – Community Initiatives.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات، بما فيها البنوك، ككائنات حية تتحمل المسؤوليات المجتمعية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل النمو السكاني وتغير المناخ. نشأ مفهوم التنمية المستدامة لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ضروري لبناء مجتمعات تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بالمستقبل، وحددت الأمم المتحدة ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة، تشمل القضاء على الفقر وتعزيز التعليم والصحة. تتطلب المسؤولية المجتمعية من المؤسسات تبني سياسات تساهم في تحسين جودة الحياة،

وتشمل الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية، مما يعزز صورتها ويرتبط بتحقيق أثر إيجابي مستدام في المجتمعات^(١).

وتعتبر المسؤولية المجتمعية للبنوك المصرية عنصراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تتجاوز البنوك هدف الربح لتكون محركاً للتأثير الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة تحديات مثل الفقر والبطالة وتغير المناخ، وعلى المستوى العالمي تبنت البنوك استراتيجيات لدعم الاقتصاد الأخضر من خلال تمويل الطاقة المتجددة وتعزيز المشروعات الصغيرة محلياً، تزداد أهمية دور البنوك في تقديم حلول مالية تدعم التنمية وتحسن جودة التعليم والرعاية الصحية، ومع ذلك تظل هناك تساؤلات حول فعالية هذه الجهود والتحديات التي تواجهها، مما يبرز الحاجة لفهم هذه التحديات وتوافق المسؤولية المجتمعية مع الاحتياجات الوطنية، والهدف هو تعزيز الشراكة بين البنوك والحكومة والمجتمع المدني لتحقيق تأثير مستدام^(٢).

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف رئيسية تتمثل في القضاء على الفقر، ودعم الأمن الغذائي، وتحسين الصحة، وتعزيز التعليم، والنمو الاقتصادي من خلال الصناعة والابتكار، ويبقى السؤال حول كيفية تأثير البنوك المصرية في تحقيق هذه الأهداف، خاصة في ظل تغير مفهوم المسؤولية المجتمعية ليصبح استراتيجية تدعم العدالة والازدهار، ويهدف هذا البحث إلى استكشاف دور البنوك المصرية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاركتها المجتمعية، مع التركيز على الفرص والتحديات التي تواجهها.

(١) سوزان عبد المنعم البلشي، الأطر النظرية لآليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في قطاع البنوك المصرفية في جمهورية مصر العربية. مجلة التجارة والتمويل - جامعة طنطا - كلية تجارة، ٤٢(٤)، ٢٠٢٢م، ص ٤٥٦.

(٢) هبة الباز، دور البنوك المركزية في مواجهة التغير المناخي ودعم التحول نحو اقتصاد الأخضر. المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، ٢(٤)، ٢٠٢٣م، ص ١٣.

أهمية الدراسة:

تتعلق أهمية الدراسة من أن موضوعات المسؤولية المجتمعية، وكذا التنمية المستدامة باتت من أهم الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين، وعلى الرغم من ذلك فلا زال الأمر يحتاج إلى المزيد من البحث لمساعدة متخذي القرار في البنوك المصرية في تذليل المعوقات وإيجاد الحلول والبدائل لتقديم تجربة مجتمعية أفضل، كما يأمل الباحث أن يضيف هذا البحث المتواضع إلى المكتبة العربية ولو بالقليل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه البنوك المصرية في تحقيق التنمية المستدامة والتعرف على الأنشطة والمبادرات التي تتبناها لاستخلاص أهم الدروس المستفادة والتعرف على المعوقات والتحديات التي يمكن أن تواجهها البنوك المصرية في هذا الصدد، وتقديم رؤية متكاملة تسهم في تعزيز فهم الأسس العلمية لدور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على تحليل الواقع الحالي وتقديم حلول قابلة للتطبيق لتحسين هذا الدور في المستقبل.

إشكالية الدراسة:

تنطلق الإشكالية في هذه الدراسة من تحليل الدور الذي تلعبه البنوك المصرية في تحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين تحقيق الربح من جهة، وأهمية الدور المجتمعي ومتطلبات المجتمع المحلي والدولي من جهة أخرى. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مجموعة من المفاهيم والأطر العامة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد المسؤولية المجتمعية للبنوك وإطارها النظري. كما تسلط الضوء على مدى مساهمة تطبيقات المسؤولية المجتمعية من قبل بعض البنوك المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتناول الدراسة الفرص المتاحة للتحسين وآليات التطوير المقترحة لتعزيز دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة بكفاءة واستدامة أكبر. كما تستعرض المعوقات التي تواجه هذه البنوك في هذا المجال وكيفية التغلب عليها.

المبحث الأول الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

على الرغم من ظهور مصطلح المسؤولية المجتمعية منذ الخمسينيات، إلا أن مفهوم المسؤولية المجتمعية أصبح في العقود الأخيرة جزءاً أساسياً من استراتيجيات المؤسسات المالية، وخاصة البنوك، وتعود هذه التحولات إلى التغيرات العميقة في احتياجات المجتمعات والتحديات البيئية والاجتماعية المتزايدة التي يواجهها العالم، إذ لم تعد البنوك مقتصرة على دورها التقليدي كمؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الأرباح فقط، بل توسع دورها ليشمل المساهمة في تحسين جودة الحياة ودعم التنمية المستدامة، وتتبنى البنوك استراتيجيات فعالة تسعى لتحقيق توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تعتبر التنمية المستدامة أحد الأسس التي تدعم تقدم المجتمعات وتساعد في بناء اقتصاد قوي ومجتمع عادل. في حالة البنوك المصرية، يُعد تحقيق التنمية المستدامة أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي تسعى هذه المؤسسات لتحقيق تأثير إيجابي دائم على المجتمع والاقتصاد والبيئة، وتُطبق البنوك مبادئ التنمية المستدامة من خلال تمويل مشاريع تركز على النمو الاقتصادي العادل والشامل، بالإضافة إلى تقديم حلول مالية تدعم الاستدامة البيئية وتعزز الجوانب الاجتماعية مثل الشمول المالي وزيادة الفرص الاقتصادية للمجتمعات المحرومة.

وفي هذا المبحث سيم تناول أهم أبعاد التنمية المستدامة في البنوك المصرية، واستراتيجياتها، وتأثيرها على الاقتصاد المصري، مدعوماً ببعض الأرقام والإحصائيات التي توضح مدى تأثير هذه المبادرات على التنمية المستدامة، كما سيتم تناول التعريفات المختلفة للمسؤولية المجتمعية وظروف نشأتها وأهميتها بالنسبة للبنوك والمجتمع، ومجالات تطبيقها، والاستراتيجيات التي تعزز من دورها، والتحديات التي تواجهها (مطلب أول)، وبعدها سيتم استعراض الأطر العامة للتنمية المستدامة في القطاع المصرفي (مطلب ثانٍ).

المطلب الأول

ماهية المسؤولية المجتمعية للبنوك

تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع أصبح ضرورة ملحة، وليست رفاهية، مما يفرض التزاماً على كل فرد وكيان اجتماعي تحت مفهوم "المسؤولية المجتمعية"، وتشير المسؤولية المجتمعية للبنوك إلى التزام تلك المؤسسات المالية بالمساهمة في تنمية المجتمع الذي تعمل فيه، من خلال أنشطة ومبادرات تهدف إلى تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات، وتعتبر المسؤولية المجتمعية عن العلاقة المتبادلة بين القطاعات والمجتمع، حيث يجب على جميع القطاعات مراعاة تأثيراتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية^(١).

وتُعرف المسؤولية المجتمعية للبنوك بأنها التزام تلك البنوك بالمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع من خلال دعم المبادرات الاجتماعية والبيئية، مثل مكافحة الفقر، وتحسين الخدمات، وخلق فرص العمل، ومكافحة التلوث^(٢).

ويشير النص إلى أن المسؤولية المجتمعية للبنوك تعتمد على تعريف عام لكنها تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة. تاريخياً، بدأت كفكرة أخلاقية تركز على العمل الخيري، ثم تطورت لتصبح مفهوماً استراتيجياً يؤثر في التنمية المستدامة. اليوم، تعد هذه المسؤولية مؤشراً على نضج المؤسسات المالية وقدرتها على تلبية احتياجات المجتمع المعاصر^(٣).

(١) خديجة بلحاياني، البنوك الإسلامية وواقع جهودها في ترسيخ برنامج المسؤولية الاجتماعية.

٨(٢)، ٢٠٢٠م، ص ٤٢٥.

(٢) عاطف حسن، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المصرفية، منشورات البنك المركزي المصري.

(3) Gros Lane . (٢٠٢١). Markets, financial institutions and central banks in the face of climate change: Challenges and opportunities. Banco de España Occasional, 3[8], P. 1-15.

وعلى سبيل المثال، تم تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن بنود مجموعة المبادئ التوجيهية التي اقترحتها لجنة كادبوري المعنية بحوكمة الشركات " في المملكة المتحدة عام ١٩٩٢م، حيث شجع التقرير الناشطين في القطاعات العامة والخاصة على دفع الشركات نحو تبني المسؤولية المجتمعية. كما تم ذكرها والتأكيد عليها في تقرير التنمية الصادر عام ١٩٨٩م عن البنك الدولي، ويمكن القول إن مفهوم المسؤولية المجتمعية قد تطور من مرحلة إلى أخرى تبعاً لتطور المجتمعات نفسها^(١).

وترتبط المسؤولية المجتمعية للبنوك في البداية بالأعمال الخيرية، لكنها تطورت لتصبح جزءاً من استراتيجيات طويلة الأجل تهدف إلى معالجة القضايا المجتمعية بشكل مستدام، وأصبح من المهم التمييز بين المسؤولية المجتمعية، التي تسعى لتحقيق تأثير دائم، وبين العمل الخيري الذي يركز على الدعم المادي الفوري، وتشمل أبعاد المسؤولية المجتمعية أبعاد التنمية المستدامة، ومن أهمها البعد الاقتصادي، الذي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تقديم الخدمات المالية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تخلق فرص العمل وتعزز التنمية الاقتصادية^(٢).

وفي مصر، تعمل البنوك على دعم الابتكار والتنافسية من خلال برامج تمويل ميسرة، حيث تمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتساعد بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد كذلك، تقوم بتحسين جودة الحياة عبر دعم التعليم والرعاية الصحية وتمكين الفئات المحرومة من خلال تقديم التمويل والتدريب^(٣).

(١) انظر في ذات المعنى، أيمن السخاوي، تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، (١)١، ٢٠١٧م، ص ١٧٩.

(٢) محمد الشامي، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٤(١)، ٢٠٢٣م، ص ٤٢.

(٣) أحمد نعيم بيومي المشطاوى، تطوير نموذج لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للبنوك لاغراض التنمية المستدامة. مجلة العلوم الحديثة، ٥(٣)، ٢٠١٠م، ص ١.

وتدعم بعض البنوك التعليم عبر بناء المدارس وتقديم منح دراسية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الصحية وتمكين المرأة والشباب من خلال قروض ميسرة وبرامج تدريب مهني، كما تولي البنوك البعد البيئي اهتمامًا متزايدًا، حيث تمول مشروعات الطاقة المتجددة وتتبنى سياسات مصرفية خضراء لتقليل الأثر البيئي^(١).

كما بدأت البنوك في تبني سياسات مصرفية صديقة للبيئة، كتقليل الاعتماد على الورق من خلال رقمنة العمليات المصرفية والتي تطمح أن تصل بها إلى الأتمتة، ودعم الشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية في إنتاجها، وتعتبر هذه المبادرات جزءًا من الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذا كان تعرفنا على المفاهيم الرئيسية لمسؤولية المجتمعية للبنوك، يبقى التساؤل عن الأهمية التي تمثلها هذه المسؤولية بوجه عام وللبنوك بوجه خاص، وهو ما نتناوله فيما يلي. كما تُعد المسؤولية المجتمعية عنصرًا أساسيًا في تعزيز السمعة المؤسسية للبنوك وزيادة ولاء العملاء. عندما تظهر البنوك التزامًا حقيقيًا تجاه القضايا المجتمعية، فإنها تبني علاقات قوية مع عملائها وتعزز ثقتهم بها. تساعد المبادرات المجتمعية أيضًا في فتح أسواق جديدة واستقطاب شرائح متنوعة من العملاء، مما يساهم في تحقيق النمو المستدام. تُعد المسؤولية المجتمعية أداة فعالة للبنوك لتحقيق عدد من الفوائد، منها تحسين السمعة المؤسسية وزيادة ثقة العملاء، كما أنها تعزز التنافسية من خلال جذب المزيد من العملاء والمستثمرين الذين يفضلون التعامل مع مؤسسات مسؤولة اجتماعيًا. بالإضافة إلى ذلك،

(١) زياني خولة، أهمية المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة " دراسة ميدانية على البنوك العاملة بولاية تبسة. المؤتمر الدولي الرابع عشر حول سلوكيات المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، ٢٠١٨م، ص ١.

يسهم التعاون مع الحكومة والمجتمع المدني في تحسين بيئة العمل وتطوير السياسات الوطنية^(١).

وتلعب المسؤولية المجتمعية دوراً محورياً في تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال تمويل المشروعات التي تعزز البنية التحتية وتوفر فرص عمل. كما تساهم أيضاً في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال دعم الفئات الأقل حظاً وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً. يتحقق ذلك عبر توفير الفرص للفئات المهمشة والمساعدة على تحسين مستوى المعيشة، بالإضافة إلى دعم دور البنوك في التعليم والصحة مما يساهم في تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية^(٢).

وتسهم المسؤولية المجتمعية للبنوك على المستوى الاقتصادي في تحقيق الاستقرار المالي وتحفيز الاستثمار عبر دعم المشروعات الابتكارية وتعزيز التنوع الاقتصادي، كما تساعد على تقليل الفجوات الاقتصادية بين الفئات المختلفة في المجتمع، مما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، ويشمل ذلك دعم الاقتصاد المحلي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز نمو الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحقيق الاستدامة المالية من خلال دعم القطاعات الناشئة التي تعزز التنوع الاقتصادي، ولكن يتطلب الأمر وجود خطط وسياسات فعالة لتحويل هذه المسؤوليات إلى واقع يخدم المجتمع، إذ تبقى مسؤولية البنوك المجتمعية مجرد نظريات دون استراتيجيات ملموسة.

ولضمان تحقيق الأهداف المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية، تنشئ البنوك استراتيجيات شاملة تشمل التخطيط طويل الأجل والشراقات مع الجهات الفاعلة المختلفة، وتتضمن هذه السياسات تحديد الأولويات الاجتماعية والبيئية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تخصيص موارد مالية وبشرية لتنفيذها. تعمل البنوك أيضاً على قياس تأثير

(١) سميرة لغويل، المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير. مجلة العلوم الإنسانية

والاجتماعية، ٢٧(٢)، ٢٠١٦م، ص ١.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٥.

مبادراتها من خلال إعداد تقارير دورية توضح مدى تحقيق الأهداف المرجوة، وتتعامل مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشروعات مشتركة تعود بالنفع على المجتمع، ومن بين العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجيات التخطيط الاستراتيجي الذي يتضمن وضع أهداف طويلة الأجل تستند إلى احتياجات المجتمع المحلي ودمج المسؤولية المجتمعية في سياسات البنوك وخططها التشغيلية.

وتتضمن المسؤولية المجتمعية للبنوك بناء شراكات مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، حيث تتعاون البنوك مع الوزارات لتنفيذ مشروعات وطنية في مجالات الصحة والتعليم، كما تعمل على إنشاء شراكات مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشروعات اجتماعية وتنموية، وبالإضافة إلى ذلك، تخصص البنوك نسبة ثابتة من أرباحها لدعم البرامج المجتمعية، وتقوم بإنشاء صناديق استثمار اجتماعية تركز على تمويل مشروعات التنمية^(١).

كما يتطلب قياس الأثر في المسؤولية المجتمعية للبنوك تطوير آليات ومؤشرات لقياس نجاح البرامج المجتمعية، بالإضافة إلى إعداد تقارير دورية توضح الأثر الاجتماعي والبيئي للمبادرات، وعلى الرغم من وجود سياسات واستراتيجيات في هذا المجال، إلا أن هناك معوقات وتحديات يجب التعرض لها، وتواجه البنوك تحديات متعددة في مجال المسؤولية المجتمعية، مثل نقص الوعي بدور البنوك في التنمية وضعف التنسيق بين الأطراف المعنية، وكذلك الصعوبة في تحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية، كما أن غياب التشريعات الملزمة يؤدي إلى تفاوت الالتزام بين البنوك، وتشمل التحديات الداخلية غياب الوعي لدى بعض الموظفين بأهمية المسؤولية المجتمعية ونقص الكوادر المؤهلة لإدارة وتنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية، أما التحديات الخارجية، فتتمثل في غياب السياسات الحكومية الملزمة للبنوك بتطبيق المسؤولية المجتمعية ونقص الوعي العام بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك في التنمية، وإن التحديات الاقتصادية تشمل التأثير السلبي

(١) سميرة لغويل، مرجع سابق، ص ١٩.

للتقلبات الاقتصادية على قدرة البنوك على تمويل البرامج المجتمعية، وضعف التمويل الموجه للمبادرات طويلة الأمد مقارنة بالمبادرات القصيرة الأجل^(١).

وفي ضوء ذلك، يبقى التساؤل حول ما تم تنفيذه فعلياً من تطبيقات للمسؤولية المجتمعية للبنوك المصرية، والتي أصبحت نموذجاً مهماً في تنفيذ مبادئ هذه المسؤولية على الأرض، استطاعت البنوك المصرية المزج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن خلال استراتيجيات مدروسة ومبادرات متنوعة، أدت إلى دور محوري في تحسين جودة حياة المواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

وتُقسم تطبيقات المسؤولية المجتمعية للبنوك المصرية إلى مجالات رئيسية تشمل التعليم والصحة والبيئة وتمكين الفئات المهمشة، مما يعكس التزام هذه البنوك بدعم التنمية المستدامة. ومن بين أهم تطبيقات المسؤولية المجتمعية للبنوك المصرية، تبرز مبادرات التعليم كأحد أبرز المجالات، حيث ساهمت البنوك في بناء وتجهيز المدارس، خصوصاً في المناطق النائية والمحرومة، لتوفير بيئة تعليمية مناسبة للأطفال، كما قدمت منحاً دراسية للطلاب المتفوقين من الأسر ذات الدخل المحدود، بهدف دعمهم في مواصلة تعليمهم العالي^(٢).

واتجهت بعض البنوك إلى دعم الأبحاث والابتكار عبر تمويل المشروعات البحثية التي تهدف إلى معالجة القضايا المجتمعية أو تطوير تقنيات جديدة. تسهم هذه الاستثمارات في تعزيز قدرات الباحثين وتطوير البنية التحتية البحثية في الجامعات المصرية، وكما أطلقت البنوك برامج تدريبية تهدف إلى تأهيل الشباب لسوق العمل، خصوصاً في المجالات التقنية والمصرفية، وعلى سبيل المثال نظمت بعض البنوك ورش عمل وبرامج توعية حول الثقافة المالية لتعريف الشباب بكيفية إدارة مواردهم المالية واتخاذ قرارات اقتصادية نكية.

(١) زياني خولة، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) هبة الباز، مرجع سابق، ص ٢٣.

وأما في مجال الصحة، فقد قامت البنوك المصرية بتمويل شراء الأجهزة الطبية الحديثة للمستشفيات العامة والخاصة، مما يساعد في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة، ومن ضمن هذه المبادرات ساهم البنك الأهلي المصري وبنك مصر في تمويل شراء أجهزة العناية المركزة وأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي^(١).

ونظمت البنوك حملات توعية صحية تستهدف مكافحة الأمراض المزمنة مثل السكري وأمراض القلب، من خلال توزيع كتيبات توعوية وتنظيم فعاليات صحية في المجتمعات المحلية. كما قدمت بعض البنوك دعماً مباشراً لعلاج المرضى الذين يعانون من أمراض نادرة ومكلفة، حيث يشمل هذا الدعم تغطية تكاليف العلاج أو المساهمة في إنشاء مراكز متخصصة لعلاج هذه الأمراض.

وفي مجال البيئة، أولت البنوك المصرية اهتماماً كبيراً بتمويل مشروعات الطاقة المتجددة مثل محطات الطاقة الشمسية ومزارع الرياح، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل الانبعاثات الكربونية، وبالتالي دعم التحول نحو اقتصاد أخضر ومستدام، كما دعمت البنوك مشروعات تهدف إلى تحسين إدارة النفايات وإعادة التدوير، مما يساهم في تقليل التلوث وحماية الموارد الطبيعية؛ على سبيل المثال، مولت بعض البنوك مشروعات لتحويل النفايات العضوية إلى أسمدة طبيعية، بالإضافة إلى ذلك، بدأت البنوك المصرية في تبني ممارسات مصرفية خضراء داخل مؤسساتها، مثل تقليل استخدام الورق من خلال رقمنة العمليات المصرفية، وتشجيع العملاء على استخدام الخدمات الإلكترونية بدلاً من الورقية^(٢).

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للاقتصاد المصري، وقد لعبت البنوك دوراً كبيراً في دعم هذه المشروعات من خلال تقديم قروض ميسرة وبرامج تدريبية لأصحابها، مما يساعد في توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستويات الدخل، كما

(١) محمد الشامي، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) أحمد نعيم بيومي المشطاوى، سابق الإشارة، ص ١٣.

أطلقت بعض البنوك برامج تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال توفير تمويل خاص للسيدات الراغبات في بدء مشروعاتهن الخاصة، وتنظيم ورش عمل لتعزيز مهارات ريادة الأعمال بين النساء.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البنوك دعماً مباشراً لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تمويل إنشاء مراكز التأهيل وتوفير الأدوات المساعدة وتنظيم برامج تدريبية لتأهيلهم للعمل في مختلف القطاعات، وفيما يتعلق بالثقافة والفنون، ساهمت بعض البنوك في رعاية الأنشطة الثقافية والفنية، مثل تمويل المهرجانات الفنية ودعم الفعاليات الثقافية التي تعزز الهوية المصرية وتروج للتراث المحلي، وقامت البنوك أيضاً بتمويل مشروعات تهدف إلى الحفاظ على التراث المصري، مثل ترميم المعالم الأثرية ودعم المكتبات العامة^(١). وكانت للبنوك المصرية العديد من المبادرات التطبيقية التي تجسد أنشطتها على أرض الواقع، ومن أبرزها:

تركيز البنك المركزي المصري على دعم المشروعات التنموية في القطاعات الخدمية المهمة مثل الصحة والتعليم وتعزيز المبادرات المجتمعية، ويُعتبر البنك الأهلي المصري من الرواد في مجال المسؤولية المجتمعية في مصر، حيث يقدم دعماً شاملاً في مجالات الصحة والتعليم والبيئة، وعلى سبيل المثال ساهم في تمويل مشروعات لتحسين الرعاية الصحية في المناطق الريفية وبناء مدارس جديدة في القرى النائية.

وفيما يتعلق ببنك مصر، يركز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كجزء من استراتيجيته لتعزيز التنمية الاقتصادية، ويعقد مبادرات لدعم مشروعات الطاقة المتجددة وتمكين المرأة. أيضاً، يتبنى بنك القاهرة استراتيجية شاملة لدعم المجتمع عبر توفير منح دراسية للطلاب وتمويل المشروعات التي تهدف إلى تحسين البيئة، بالإضافة إلى تنظيم حملات توعية صحية، وقد أعلن بنك القاهرة التزامه بالمعايير العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، التي تشمل عدم التمييز والمساواة وحقوق الإنسان وإلغاء العمل اليدوي والصحة

(١) خديجة بلحياي، سابق الإشارة، ص ٤٢٩

والسلامة والحوكمة ومكافحة الفساد، كما يأخذ البنك بعين الاعتبار كافة المعايير المتعلقة بتحقيق الاستدامة من خلال تقييم الأثر البيئي للأنشطة المتعلقة بمؤشرات الأداء. وسيتم تناول تطبيقات ونتائج ومؤشرات هذه المبادرات بشيء من التفصيل والتحليل في المبحث الثاني من هذا البحث. ومع تناول الإطار العام للمسؤولية المجتمعية، يبقى أن نستعرض التنمية المستدامة من زاوية القطاع المصرفي في المطلب التالي.

المطلب الثاني

التنمية المستدامة من زاوية القطاع المصرفي

مفهوم التنمية المستدامة للبنوك هو فلسفة مالية ومصرفية تركز على تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في استثمارات البنوك وعملياتها. يهدف هذا المفهوم إلى تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، في السياق المصري تتبنى البنوك هذه المبادئ تدريجياً من خلال تمويل مشروعات تعزز النمو الاقتصادي المستدام، وتعزز المساواة الاجتماعية، وتقلل الأثر البيئي للأعمال الاقتصادية.

ومن خلال هذا المفهوم، تعمل البنوك المصرية على استخدام سياسات مالية تشجع على الاستثمار في القطاعات ذات التأثير الإيجابي على المجتمع والبيئة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والمشروعات البيئية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تحقيق الشمول المالي، وتسعى البنوك المصرية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية التي تضمن تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات والحفاظ على الموارد الطبيعية، ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة من البنوك اعتماد استراتيجيات تمويل

تركز على المشروعات التي تقدم فوائد اقتصادية واجتماعية دون أن تضر بالبيئة أو تسهم في تفاقم المشكلات البيئية^(١).

وكما إن أبعاد التنمية المستدامة للبنوك تشمل بُعدًا اقتصاديًا حيويًا يلعب دورًا هامًا في تحقيق النمو المستدام من خلال تمويل المشاريع التي تدعم الاقتصاد الوطني وتنمي القطاع الخاص. تستطيع البنوك تعزيز النمو الاقتصادي عبر توفير التمويل لمشروعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة والبنية التحتية المستدامة، مما يسهم في خلق فرص عمل وتحسين مستوى الدخل في المجتمع، وبالتالي تعزيز استقرار الاقتصاد على المدى الطويل. وتعتمد البنوك أيضًا على تقييم العوائد الاقتصادية للمشروعات التي تمولها لضمان استدامتها المالية، مما يتطلب منها إدراك الآثار الاقتصادية طويلة الأجل لهذه المشاريع والتأكد من تحقيقها لفوائد اقتصادية مستدامة لكل من البنك والشركاء والمجتمع، ومن خلال الاستثمار في هذه المشاريع، تسهم البنوك في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

ويعتبر البعد الاقتصادي أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في البنوك المصرية، حيث تسعى البنوك إلى تمويل المشاريع التي تعزز هذا النمو عبر تقديم القروض للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل محركات رئيسية للاقتصاد المصري، وفي عام ٢٠٢٣م بلغت محفظة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٢٥% من إجمالي القروض المقدمة من البنوك المصرية، مع هدف لرفع هذه النسبة إلى ٣٠% بحلول عام ٢٠٢٥م، حيث تساهم هذه المشاريع في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي.

وكما يمثل تمويل مشروعات الطاقة المتجددة والابتكار التكنولوجي جانبًا مهمًا من البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، إذ تساعد البنوك في دعم مشاريع مثل

(١) عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعي، دور البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء في مصر. مجلة العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس، ٨٤(٢)، ٢٠١٩م، ص ٤٣٧ .

الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يعزز مصادر الطاقة المتجددة ويقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى توفير الطاقة بأسعار معقولة^(١).

وفيما يتعلق بالبُعد الاجتماعي، تركز البنوك على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تمويل مشروعات تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد في المجتمع، ومن أبرز المبادرات التي تتخذها البنوك في هذا السياق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعتبر من المحركات الرئيسية للنمو الاجتماعي. عبر دعم هذه المشروعات، تسهم البنوك في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الدخل للأفراد، مما يساعد على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر البنوك أيضاً شريكاً أساسياً في دعم تمكين المرأة والشباب، حيث تخصص برامج تمويلية موجهة لدعم المشروعات التي تديرها النساء والشباب، ولا يقتصر هذا على تقديم التمويل فحسب، بل يشمل أيضاً توفير التدريب والبرامج الاستشارية التي تمكن هذه الفئات من النجاح في بيئة الأعمال. تسهم هذه المبادرات في رفع مستوى المعيشة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ويركز البُعد الاجتماعي في التنمية المستدامة على تعزيز المساواة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، فتعمل البنوك المصرية على تمويل مشروعات تهدف إلى تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية الاجتماعية مثل المياه والصرف الصحي، وفي عام ٢٠٢٢م، خصصت البنوك المصرية حوالي ٥ مليار جنيه لتمويل مشروعات اجتماعية في المناطق الفقيرة.

ومن بين أبرز المبادرات التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية هي برامج الشمول المالي، التي تهدف إلى توفير الخدمات المصرفية للأفراد في

(١) شريهان مصطفى التوني، أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٢(٤)، ٢٠٢١م، ص ٢١٧.

المناطق النائية أو المهمشة. وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في مصر ٣٤,٥%، مع خطة لرفع هذه النسبة إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٥م، مما يساهم في تمكين الأفراد من الوصول إلى التمويل وتحسين مستوى معيشتهم^(١).

وكما إن البعد البيئي يُعتبر أحد الأبعاد الأساسية في التنمية المستدامة، حيث تساهم البنوك في تمويل مشروعات تحمي البيئة وتقلل من الأثر البيئي السلبي للأنشطة الاقتصادية. في السنوات الأخيرة، بدأت العديد من البنوك في تبني ممارسات لحماية البيئة، منها مبادرات التمويل الأخضر التي تهدف إلى دعم مشاريع الطاقة المتجددة، وحلول النقل المستدام، والمباني الصديقة للبيئة.

وتستثمر البنوك أيضاً في مشروعات لتحسين إدارة النفايات وإعادة التدوير، وتعزيز استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة. على سبيل المثال، تقدم بعض البنوك المصرية قروضاً ميسرة لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية، وتدعم الأنشطة الزراعية التي تتبع ممارسات الزراعة المستدامة، مما يساهم في تقليل التلوث البيئي وحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وأصبحت البنوك المصرية تلعب دوراً متزايداً في دعم المشاريع البيئية، حيث تم تخصيص حوالي ١٥ مليار جنيه لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية ودعم استدامة مصادر الطاقة.

وعلاوة على ذلك، تتبنى بعض البنوك مبادرات لتشجيع مشروعات النقل المستدام مثل المركبات الكهربائية والنقل العام الصديق للبيئة، ووفقاً لتقرير البنك الأهلي المصري لعام ٢٠٢٣م، تم تمويل أكثر من ٢٠ مشروعاً في مجال الطاقة

(١) شادي شحاده، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، ٣(١)، ٢٠٢٢م، ص ٣٢.

المتجددة في إطار استراتيجية البنك للتحويل الأخضر، حيث بلغ إجمالي التمويل لهذه المشروعات ٢,٥ مليار جنيه^(١).

وتعتبر استراتيجيات البنوك لتحقيق التنمية المستدامة ضرورية ولها عدة أبعاد، أهمها تمويل المشروعات البيئية وتعزيز الشمول المالي. ففيما يتعلق بتمويل المشروعات البيئية، تُعد هذه الاستراتيجية أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها البنوك لدعم مشاريع مثل الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى مشروعات النقل المستدام والمباني الخضراء، ومن خلال توجيه الاستثمارات نحو هذه المشاريع، تسهم البنوك في تقليل الانبعاثات الكربونية وتخفيف التلوث، وفي هذا السياق، كشف تقرير البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢٢م عن تخصيص نحو ١٥ مليار جنيه لتمويل هذه المشروعات، بهدف التحويل إلى الطاقة النظيفة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، إذ تسعى مصر لبلوغ ٤٢% من احتياجاتها من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٥م، أما تعزيز الشمول المالي، فهو استراتيجية تسهم بشكل كبير في التنمية المستدامة عبر توفير خدمات مصرفية للأفراد المهمشين اقتصادياً، مثل سكان المناطق النائية وذوي الدخل المحدود، ويتم ذلك من خلال تقديم قروض صغيرة، فتح حسابات بنكية، وتيسير خدمات الدفع الإلكتروني، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة هذه الفئات وتمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية^(٢).

(١) مزيان محمد توفيق، دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وجذب العملاء، قراءة في مؤشرات الشمول المالي العالمية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ١٠(٢)، ٢٠٢٣م، ص ٣٥٦.

(٢) محيوت نسيم، تعزيز ثقافة التكنولوجيا المالية للقطاع المالي غير المصرفي كمسعى لتحقيق الشمول المالي - عرض تجربة مصر كنموذج من خلال قانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٢ المتعلق

وتسعى البنوك المصرية لتعزيز الشمول المالي من خلال تقديم الخدمات المصرفية للأفراد غير المتعاملين مع النظام المالي الرسمي، بما في ذلك ذوي الدخل المحدود والمقيمين في المناطق النائية. وتعمل هذه البنوك على تحسين وصول الأفراد إلى القروض الصغيرة والمتوسطة لدعم المشاريع المحلية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث بلغ عدد العملاء المستفيدين من خدمات الشمول المالي في عام ٢٠٢٢م نحو ١٦ مليون مواطن، مع خطة لزيادة هذا العدد إلى ٣٠ مليون مواطن بحلول عام ٢٠٢٥م، كما تُعتبر البنوك المصرية من أبرز المساهمين في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام، فقد أعلن البنك المركزي المصري في عام ٢٠٢٣م أن تمويل هذه المشروعات بلغ حوالي ٢٥% من إجمالي محفظة الائتمان في البنوك، مع هدف لرفع هذه النسبة إلى ٣٠% بحلول عام ٢٠٢٥م، من خلال تسهيل القروض وتوفير التسهيلات اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم البنوك ريادة الأعمال عبر تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعزز الابتكار ويوفر حلاً جديداً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكنها أن تساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام^(١).

وتخصص البنوك قروضاً ميسرة لدعم الابتكار وريادة الأعمال في مختلف القطاعات، مستهدفة المبادرات التي تسهم في تطوير التكنولوجيا الجديدة أو تحسين العمليات الإنتاجية. في عام ٢٠٢٣، قام البنك التجاري الدولي (CIB) بتمويل أكثر من ٥٠٠ مشروع ريادي في مجالات التكنولوجيا والابتكار، بقيمة إجمالية بلغت حوالي ١,٥ مليار جنيه. كما تسعى البنوك إلى تنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية

بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. التكامل الاقتصادي، ١١(١)، ٢٠٢٣م، ص ١٤٩.

(١) بورديمة سعيدة، دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل أزمة فيروس كورونا: مصر نموذجاً. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، ٤(١)، ٢٠٢٣م، ص ٤٥٤.

التي تدعم أهداف التنمية المستدامة، مثل تقديم الدعم للمؤسسات التعليمية والمستشفيات، وتنظيم حملات توعية بالصحة العامة والحد من الفقر، ودعم البنية التحتية في المجتمعات المحلية، مما يساهم في تعزيز رفاهية المجتمع وتحسين جودة الحياة. وتشمل المبادرات الاجتماعية للبنوك المصرية دعم التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تنظيم حملات للتوعية البيئية؛ حيث قدم البنك الأهلي المصري في عام ٢٠٢٢م حوالي ٣٠٠ مليون جنيه لدعم المشاريع الاجتماعية، مثل بناء المدارس والمستشفيات في المناطق النائية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر البنوك دعم القطاع الزراعي المستدام جزءًا مهمًا من استراتيجيات التنمية المستدامة، وفقًا لتقرير البنك الأهلي المصري لعام ٢٠٢٣م، حيث بلغ حجم التمويل المخصص للمشروعات الزراعية المستدامة حوالي ١٠ مليارات جنيه، بهدف دعم ممارسات الزراعة المستدامة من خلال تقنيات الري الحديثة، وتحسين جودة المحاصيل، وتوفير قروض للمزارعين لشراء معدات صديقة للبيئة^(١).

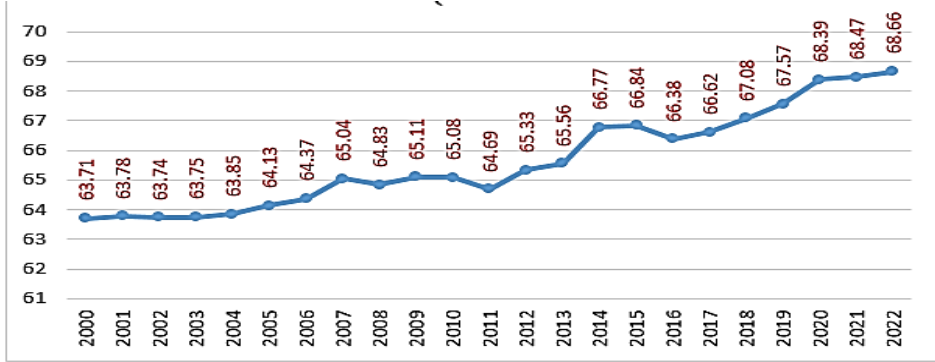
وفي إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر، أخذت البنوك المصرية مبادرة تقديم منتجات مالية خضراء لدعم مشروعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية. ووفقًا لتقرير البنك التجاري الدولي (CIB) لعام ٢٠٢٢م، تم تمويل أكثر من ٢٠ مشروعًا في مجال الطاقة المتجددة بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٢,٥ مليار جنيه، حيث تشمل هذه المشاريع الطاقة الشمسية، ومحطات توليد الطاقة من الرياح، وأنظمة تخزين الطاقة، وقياس تأثير التنمية المستدامة الناتجة عن أنشطة البنوك، تعتمد المؤسسات المالية على مجموعة من الأدوات والتقارير، من أبرزها تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) التي تقدم تقييمًا دقيقًا لآثار الأنشطة المصرفية على المجتمع والبيئة، وتتضمن معلومات حول كيفية تأثير استثمارات البنك في المشروعات المستدامة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(١) شادي شحاده، مرجع سابق، ص ٣٥.

وعلاوة على ذلك، تستخدم البنوك مؤشرات أداء رئيسية (KPI) لقياس نجاح استراتيجيات التنمية المستدامة، والتي تشمل عدد المشروعات المدعومة في المجالات الخضراء، نسبة التمويلات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والنسبة المخصصة للمشاريع ذات الأثر الاجتماعي أو البيئي الإيجابي، مما يساعد في تقديم صورة واضحة عن مدى تحقيق البنوك لأهداف التنمية المستدامة. ويلجأ البنك المركزي المصري إلى استخدام معايير وبيانات مالية تعكس النتائج المستدامة، حيث يلعب تقرير الأداء البيئي والاجتماعي (ESG) دوراً رئيسياً في تقييم تأثير الأنشطة المصرفية على البيئة والمجتمع. على سبيل المثال، أشار تقرير البنك الأهلي المصري لعام ٢٠٢٣م إلى أن مشروعات الطاقة المتجددة التي تم تمويلها ساهمت في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٥٠,٠٠٠ طن سنوياً. كما تعتمد البنوك على مجموعة من مؤشرات الأداء مثل عدد المشاريع المدعومة في مجال الطاقة المتجددة، ونسبة القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والنسبة الموجهة إلى القطاعات الاجتماعية والبيئية، والتي توفر قاعدة بيانات دقيقة حول مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(١).

ويوضح الشكل رقم (١) مؤشر التنمية المستدامة لمصر للفترة من عام ٢٠٠٠م حتى ٢٠٢٢م، في حين يبرز الشكل رقم (٢) العلاقة بين خدمات البنوك المالية وغير المالية وكيفية تحقيق الأهداف المتكاملة للتنمية المستدامة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم تناول في المبحث التالي الآثار الناتجة عن دور المسؤولية المجتمعية للبنوك في تعزيز التنمية المستدامة.

(١) شريهان مصطفى التوني، مرجع سابق، ص ٢١٩.



شكل رقم (١)

يوضح تطور قيمة مؤشر التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة من ٢٠٠٠م- ٢٠٢٢م

المبحث الثاني

آثار المشاركة المجتمعية للبنوك المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

كما سبق القول، تعد المشاركة المجتمعية للبنوك أحد الأسس الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، حيث تقوم البنوك بدور حيوي في دعم التوجهات التنموية عبر تفعيل مسؤولياتها الاجتماعية، وتمثل البنوك حلقة وصل هامة بين الأفراد والمجتمع، إذ تلعب دوراً محورياً في توفير الموارد المالية للمشروعات التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وفي ضوء ذلك سيتم تناول الآثار الناتجة عن المسؤولية المجتمعية للبنوك المصرية على أهداف التنمية المستدامة (مطلب أول)، ثم دراسة تطبيقية على دور بعض البنوك المصرية (مطلب ثاني) وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

آثار المسؤولية المجتمعية للبنوك المصرية على أهداف التنمية المستدامة

وكما تم الإشارة إليه سابقاً، ساهمت العديد من البنوك المصرية في مبادرات تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وسنستعرض في هذا المطلب أبرز الآثار الناتجة عن هذه المبادرات.

ومن بين هذه الآثار هو تعزيز الشمول المالي الذي يمثل أحد الأسس الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويساعد الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوات الاجتماعية، وتحسين مستوى حياة الأفراد من خلال توفير الخدمات المالية للأفراد والمشروعات الصغيرة. كما تساهم البنوك في إدماج أكبر عدد من المواطنين في النظام المالي، مما يفتح أمامهم أبواب الفرص الاقتصادية التي كانت مغلقة في السابق، ويعزز الشمول المالي قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المصرفية مثل القروض، والتأمينات، وفتح الحسابات، مما يمكنهم من توسيع مشروعاتهم وتوفير أمان مالي للعائلات^(١).

ويبقى من المهم التعرف على دور البنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي، حيث أدركت هذه البنوك أهمية الشمول المالي في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وبدأت في تبني استراتيجيات مبتكرة للوصول إلى الفئات المحرومة وغير المتعاملة مع البنوك. ومن هذه الاستراتيجيات تقديم قروض صغيرة ومتناهية الصغر لدعم المشروعات الصغيرة، في السنوات الأخيرة، نفذت العديد من البنوك المصرية برامج موجهة لتعزيز الشمول المالي، مثل بنك مصر الذي قام بفتح حسابات بنكية مجانية للعمالة غير المنتظمة والمواطنين في المناطق الريفية.

(١) عبد المنعم محمد إبراهيم الرفاعي، مرجع سابق، ص ٤٤٠.

ويعد تحسين القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية من أهم ركائز الشمول المالي التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن الأسباب وراء كون الشمول المالي مكوناً أساسياً في التنمية المستدامة هو أنه يعزز قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية في مختلف الظروف على سبيل المثال، يستطيع المواطنون في المناطق النائية استخدام التكنولوجيا المالية، مثل تطبيقات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، للوصول بسهولة إلى الخدمات المصرفية، وتقدم البنوك من خلال هذه التكنولوجيا حلولاً مبتكرة تعزز قدرة الأفراد على التعامل المالي، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والمجتمعي^(١).

وتلعب البنوك دوراً حيوياً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنمية المستدامة، حيث تمثل هذه المشروعات ركيزة أساسية للاقتصاد المصري من خلال خلق فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية، وتوفير السلع والخدمات اللازمة للمجتمع. تساهم البنوك المصرية بشكل كبير في توفير التمويل لهذه المشروعات من خلال تقديم قروض ميسرة وشروط مرنة، وعلى سبيل المثال خصص بنك القاهرة نحو ١٠ مليارات جنيه لدعم المشروعات الصغيرة في عام ٢٠٢٣م، مما ساهم في توفير أكثر من ١٥,٠٠٠ وظيفة جديدة، ويساعد هذا التمويل في تحسين دخل الأسر وتقليص معدلات الفقر، ويعتبر حلقة وصل بين المواطن والمجتمع.

وعلاوة على ذلك، يعزز الشمول المالي من خلال البنوك الاستدامة المالية للأفراد، حيث لا تقتصر خدمات البنوك على توفير التمويل فحسب، بل تمتد لتحقيق استدامة مالية تدعم الأفراد في الادخار والتخطيط المالي على المدى الطويل، مما يساهم في تحسين نوعية حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توسيع أنشطة الأعمال وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي العام في الدولة^(٢).

(١) محيوت نسيمه، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٢) مزيان محمد توفيق، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

ولا تقتصر مساهمة البنوك على بعد واحد دون الآخر، بل يجب أن تسعى لتحقيق توازن بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، والذي سنستعرضه فيما يلي: حيث يتعلق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمفهوم أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يتطلب ضرورة مراعاة هذه الأبعاد الثلاثة في أي مشروعات أو سياسات تنموية. في هذا السياق، تلعب البنوك دوراً محورياً من خلال دعم المشروعات التي تجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن خلال تمويل مشروعات تعزز الحفاظ على البيئة وتساهم في التنمية الاجتماعية، تتمكن البنوك من تحقيق نتائج تنموية متكاملة^(١).

وتساهم البنوك المصرية بشكل كبير في تحسين الظروف الاقتصادية للبلاد من خلال تمويل المشروعات التي تعزز النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات. على سبيل المثال، قام البنك الأهلي المصري بتمويل مشروعات صناعية تساهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الصادرات، مما يعزز نمو الاقتصاد الوطني. في عام ٢٠٢٣م، قدم البنك الأهلي حوالي ٤,٥ مليار جنيه لتمويل مشروعات صناعية في مجالات متنوعة مثل صناعة الأغذية والمنسوجات، مما ساعد في رفع الإنتاج المحلي وزيادة الدخل القومي^(٢).

وتلعب البنوك دوراً هاماً في المشاريع الاجتماعية من خلال تمويل المبادرات التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل جديدة. على سبيل المثال، تمول البنوك مشروعات مثل بناء المدارس والمستشفيات في المناطق المحرومة، مما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للعديد من الأسر. وفقاً لتقرير صادر عن البنك المركزي المصري، قام البنك التجاري الدولي بتمويل مشاريع تعليمية وصحية في صعيد مصر بقيمة حوالي ٢٠٠ مليون جنيه.

(١) سوزان عبد المنعم البلشي، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

(٢) هبة الباز، مرجع سابق، ص ١٩.

وبالإضافة إلى ذلك، تولي البنوك المصرية اهتمامًا كبيرًا للمشروعات التي تساهم في حماية البيئة، مثل تمويل مشروعات الطاقة المتجددة ومشاريع التخفيف من التلوث. على سبيل المثال، يقوم البنك الأهلي المصري بتمويل مشاريع الطاقة الشمسية، التي لا تقتصر فوائدها على تقليل الانبعاثات الكربونية بل تساهم أيضًا في توفير طاقة نظيفة ومستدامة، ووفقًا لتقرير وزارة البيئة، ساعدت البنوك في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة التي تساهم في تقليل حوالي ١٠ ملايين طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا.

وفي السنوات الأخيرة، بدأ القطاع المصرفي في مصر في تبني مفهوم "الاقتصاد الأخضر" الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام مع حماية البيئة، وتساهم البنوك في تمويل مشروعات الاقتصاد الأخضر مثل بناء منشآت صديقة للبيئة واستخدام تقنيات الطاقة المتجددة، وفي هذا السياق، قدم البنك التجاري الدولي تمويلًا يصل إلى ٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢م لدعم مشروعات الطاقة المتجددة التي تستخدم الشمس والرياح كمصادر للطاقة^(١).

وتعد الفجوات الاجتماعية من التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة في مصر، حيث يوجد تفاوت كبير بين المناطق الحضرية والريفية. تلعب البنوك دورًا مهمًا في تقليص هذه الفجوات من خلال تمويل مشروعات تنموية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية والنائية. على سبيل المثال، دعم البنوك لبناء المدارس والمستشفيات في هذه المناطق يساهم في تحسين الخدمات الأساسية، مما يعزز فرص وصول المواطنين إلى التعليم والرعاية الصحية^(٢).

(١) خديجة بلحياي، مرجع سابق، ص ٤٢٦.

(٢) زياني خولة، مرجع سابق، ص ١٩.

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، خاصة في المناطق المحرومة التي تعاني من معدلات مرتفعة للبطالة والفقر. في هذا السياق، تقدم البنوك المصرية قروضاً ميسرة لهذه المشاريع التي تسهم في تحسين الظروف الاقتصادية في تلك المناطق. على سبيل المثال، قام البنك الأهلي المصري بتمويل أكثر من ٢,٠٠٠ مشروع صغير في المناطق الريفية خلال عام ٢٠٢٣م، مما ساعد في خلق أكثر من ١٠,٠٠٠ فرصة عمل^(١).

وتساهم البنوك بشكل فعال في تحسين مستوى التعليم في المناطق الفقيرة من خلال دعم مشروعات التعليم، مما يساعد في تقليص الفجوات الاجتماعية، فبجانب تمويل بناء المدارس وتوفير المنح الدراسية للطلاب المتميزين، تعزز البنوك فرص التعليم للفئات الأقل حظاً. على سبيل المثال، قام بنك مصر بتمويل ٥٠ مدرسة جديدة في المناطق النائية بتكلفة إجمالية بلغت حوالي ٣٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٢٢م^(٢).

وتساهم البنوك المصرية بشكل رئيسي في تقليص الفجوات الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات التي تخلق فرص عمل جديدة. على سبيل المثال، قدمت البنوك قروضاً تمويلية للمشروعات الصناعية والتجارية التي ساهمت في توفير فرص عمل للشباب المصري، مما يساعد على محاربة البطالة وتقليل الفقر، كما تقدم البنوك قروضاً اجتماعية لأفراد من الفئات ذات الدخل المنخفض أو من مناطق غير مخدمه مالياً، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة هؤلاء الأفراد. على سبيل المثال، قدم بنك القاهرة قروضاً ميسرة للأسر ذات الدخل المنخفض بقيمة حوالي ٥٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٢٣م مما ساعد في تحسين أوضاعهم الاقتصادية بشكل ملحوظ. في المطلب التالي، سيتم تناول دراسة حالات بعض البنوك المصرية ومدى مساهمتها في المسؤولية المجتمعية من خلال مؤشرات الأداء

KPI

(١) محمد الشامي، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) أحمد نعيم بيومي المشطاوي، مرجع سابق، ص ٩.

المطلب الثاني

دراسة تطبيقية عن دور بعض البنوك المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

تعد البنوك المصرية أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العديد من المساهمات في مجال المسؤولية المجتمعية. ساهم كل من البنك الأهلي المصري، وبنك القاهرة، وبنك مصر كأهم المؤسسات المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، بعد ذلك، سيتم تناول دراسة تطبيقية لدور بعض هذه البنوك وفقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية، مع تقديم نبذة عن البنوك موضع الدراسة.

وتأسس البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨م، ويُعتبر من أقدم وأكبر البنوك في مصر من حيث الأصول وحجم العمليات. يشتهر البنك بدوره الرائد في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشروعات الكبرى والمتوسطة، إضافة إلى مساهماته الكبيرة في مجالات التعليم والصحة والطاقة المتجددة. يُعتبر البنك الأهلي المصري نموذجاً رائداً في تبني استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث يستثمر بشكل كبير في تحسين جودة الحياة للمجتمع المصري. يُعد البنك من البنوك الرائدة في تبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية، حيث يركز على دعم قطاعات التعليم والصحة من خلال برامج تمويل للمدارس والمستشفيات، ويُساهم في تقديم منح دراسية للطلاب وتطوير البنية التحتية للمدارس في المناطق المحرومة، كما يقدم دعماً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الريفية، لتعزيز التمكين الاقتصادي. في مجال التنمية المستدامة، يتبنى البنك مشروعات للطاقة المتجددة مثل تمويل مشروعات الطاقة الشمسية والمبادرات البيئية، ويقدم تمويلاً ميسراً للمشروعات التي تعتمد على

تقنيات صديقة للبيئة، بالإضافة إلى تركيزه على تحسين الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية الرقمية وتوسيع قاعدة العملاء في المناطق النائية^(١).

وتأسس بنك القاهرة عام ١٩٥٢م، ويُعتبر من البنوك الكبرى في السوق المصرية، حيث يركز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويولي اهتمامًا خاصًا بريادة الأعمال، خصوصًا للشباب. يلعب البنك أيضًا دورًا مميزًا في تعزيز الشمول المالي وتوفير الخدمات المصرفية الرقمية، مما يساعد في دمج الفئات غير المصرفية في النظام المالي الرسمي. كما يشارك بنك القاهرة بفعالية في المبادرات الاجتماعية والصحية التي تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للمجتمعات المحرومة، يركز البنك على تمكين الشباب من خلال برامج ريادة الأعمال والتدريب المهني، ويدعم المبادرات الصحية من خلال توفير التمويل لمستشفيات الأطفال ومشروعات الرعاية الصحية، وينظم حملات توعية بيئية واجتماعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. كما يقدم قروضًا ميسرة للشركات الناشئة لتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية. في مجال التنمية المستدامة، يمول البنك المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، ويساهم في مشروعات توفير المياه النظيفة والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى إطلاق خدمات مصرفية رقمية تساهم في تحقيق أهداف الشمول المالي وتخدم الفئات غير المتعاملة مع البنوك^(٢)، وتأسس بنك مصر عام ١٩٢٠م على يد الاقتصادي المصري طلعت حرب، وهدفه الرئيسي هو دعم الاقتصاد المصري من خلال تمويل المشروعات الوطنية. يتميز البنك بمساهماته البارزة في تطوير المشروعات

(١) البيانات الخاصة بأداء البنوك في المسؤولية المجتمعية على الرابط التالي، الموقع الرسمي البنك

الأهلي المصري: <https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#/AR/>

(٢) البيانات الخاصة بأداء البنوك في المسؤولية المجتمعية على الرابط التالي، الموقع الرسمي لبنك

مصر: <https://www.banquemisr.com/ar-EG/>

الصناعية والزراعية، إلى جانب مبادراته الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة. يلعب بنك مصر دورًا كبيرًا في دعم الأنشطة التعليمية والثقافية من خلال تمويل المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية، كما يدعم القطاع الصحي عبر تمويل المستشفيات وتقديم خدمات طبية مجانية للفئات المحتاجة، ويساهم أيضًا في المشروعات السكنية للفئات ذات الدخل المحدود، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز تمكين المرأة من خلال تقديم برامج تمويل مخصصة لرائدات الأعمال. في مجال التنمية المستدامة، يمول البنك مشروعات الطاقة النظيفة ويحسن كفاءة استهلاك الطاقة في الشركات، كما يطلق برامج تمويل للمشروعات الزراعية التي تعتمد على تقنيات مستدامة، ويتمثل أحد أبرز جوانب نشاطه في التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة وتقليل الفجوة الاقتصادية، مما يبرز دوره في الاستدامة البيئية^(١).

وتشارك البنوك المصرية (البنك الأهلي، بنك مصر، وبنك القاهرة) في رؤية مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية، رغم اختلاف استراتيجياتها. في عام ٢٠٢٣م، أنفق البنك الأهلي ١,٥ مليار جنيه على المسؤولية الاجتماعية، مع التركيز على التعليم والصحة والبيئة، بينما أنفق بنك القاهرة ٧٠٠ مليون جنيه لدعم الشباب وريادة الأعمال، وبنك مصر ١,٢ مليار جنيه مع تركيز خاص على تمكين المرأة والمجتمعات الريفية، وفي مجال التعليم، أنفق البنك الأهلي ٥٠٠ مليون جنيه على تطوير التعليم، وخصص بنك القاهرة ٢٠٠ مليون جنيه للتدريب المهني، واستثمر بنك مصر ٤٠٠ مليون جنيه في المؤسسات التعليمية. أما في القطاع الصحي، فقد ساهم البنك الأهلي بمبلغ

(١) البيانات الخاصة بأداء البنوك في المسؤولية المجتمعية على الرابط التالي، الموقع الرسمي لبنك

القاهرة: <https://www.bdc.com.eg/>

٦٠٠ مليون جنيه، بينما أنفق بنك القاهرة ٣٠٠ مليون جنيه، وبنك مصر ٥٠٠ مليون جنيه.

وبالنسبة للمشروعات الصغيرة، خصص البنك الأهلي ٢٠ مليار جنيه، وبنك القاهرة ٨ مليارات جنيه، وبنك مصر ١٥ مليار جنيه. في الطاقة المتجددة، استثمر البنك الأهلي ٣ مليارات جنيه، وبنك القاهرة ١ مليار جنيه، وبنك مصر ٢,٥ مليار جنيه. كما أضافت البنوك ملايين العملاء الجدد للخدمات المصرفية الرقمية، مما يعزز الشمول المالي.

ويوضح الجدول رقم (١) والشكل رقم (٣) مقارنة بين البنوك الثلاثة في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث يتسنى من خلاله تقديم تحليل شامل لمبادرات تمكين المرأة التي نفذتها هذه البنوك. فقد خصص البنك الأهلي المصري ١ مليار جنيه لتمويل مشروعات المرأة، بما في ذلك برامج تدريبية متخصصة، بينما أنفق بنك القاهرة ٥٠٠ مليون جنيه لدعم رائدات الأعمال وتوفير تمويل ميسر لبدء مشروعاتهن، من جانب آخر، خصص بنك مصر ٨٠٠ مليون جنيه لتمويل مشروعات المرأة وتعزيز دورها في الاقتصاد.

جدول (١)

مقارنة بين البنوك المصرية العاملة بمصر لعام ٢٠٢٣م

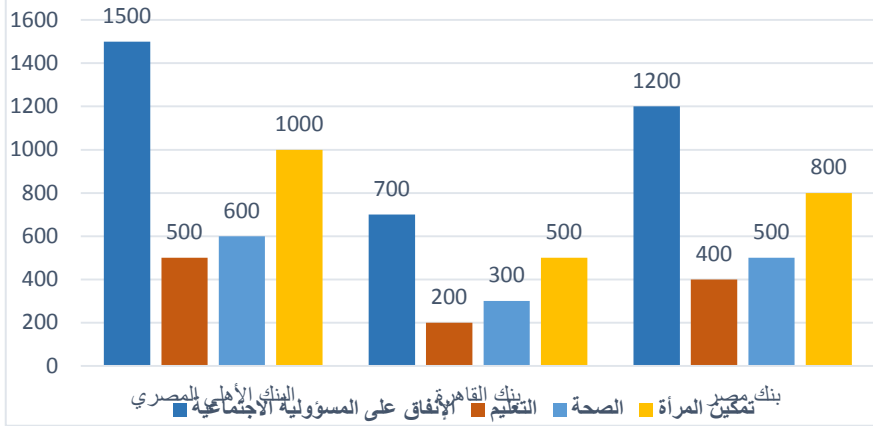
البنك	البنك الأهلي المصري	بنك القاهرة	بنك مصر
إجمالي الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية	١,٥ مليار جنيه	٧٠٠ مليون جنيه	١,٢ مليار جنيه
دعم التعليم	٥٠٠ مليون جنيه	٢٠٠ مليون جنيه	٤٠٠ مليون جنيه
دعم القطاع الصحي	٦٠٠ مليون جنيه	٣٠٠ مليون جنيه	٥٠٠ مليون جنيه
تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٢٠ مليار جنيه	٨ مليارات جنيه	١٥ مليار جنيه
الطاقة المتجددة والمبادرات البيئية	٣ مليارات جنيه	١ مليار جنيه	٢,٥ مليار جنيه
الشمول المالي	٣ ملايين عميل جديد	٢ مليون عميل جديد	٤,٥ مليون عميل جديد

دور المسؤولية المجتمعية للبنوك المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

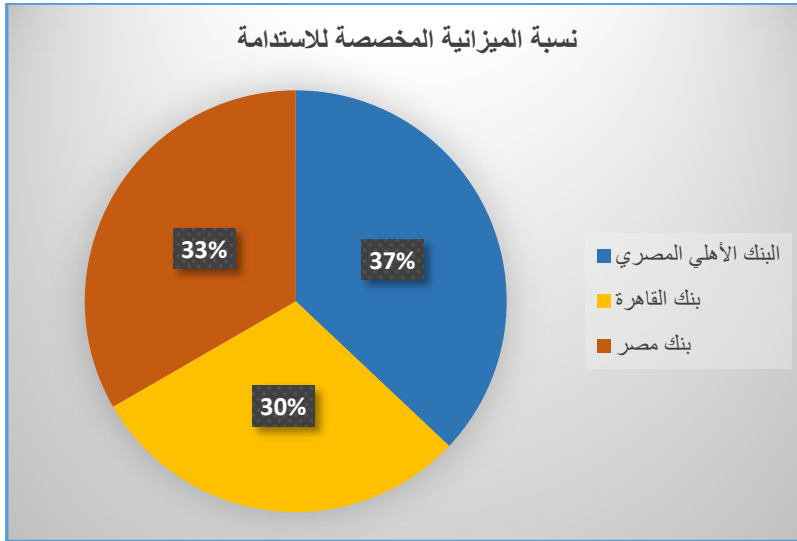
أيمن عبد الحليم علي حسن

بنك مصر	بنك القاهرة	البنك الأهلي المصري	البنك
تمكين المرأة	٨٠٠ مليون جنيه	١ مليار جنيه	٥٠٠ مليون جنيه
المبادرات الاجتماعية الكبرى	١٨ مبادرة لدعم المرأة والمجتمعات الريفية	٢٠ مبادرة لدعم التعليم والصحة والبيئة	١٥ مبادرة لدعم الشباب وزيادة الأعمال
عدد المشروعات البيئية الممولة (٢٠٢٣م)	٤٠ مشروعاً	٥٠ مشروعاً	٢٥ مشروعاً
نسبة الميزانية المخصصة للاستدامة	٩% من إجمالي الأرباح	١٠% من إجمالي الأرباح	٨% من إجمالي الأرباح

مقارنة المسؤولية المجتمعية (الأرقام بالملين)



رسم توضيحي (٢) مقارنة المسؤولية المجتمعية (الأرقام بالملين)
(من إعداد الباحث استناداً إلى جدول رقم (١))



رسم توضيحي (٣) نسبة الميزانية المخصصة للاستدامة
(من إعداد الباحث)

وتشير مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) إلى أداء البنوك الثلاثة في عدة مجالات. بالنسبة للأداء المالي، يحقق البنك الأهلي المصري أعلى عائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يعكس كفاءة استخدام رأس المال والأصول. في المقابل، يسجل بنك القاهرة أدنى نسب في هذه المؤشرات، مما يدل على الحاجة لتحسين إدارة الأصول وزيادة الأرباح، بينما يأتي بنك مصر في موقف وسط مع أداء جيد في العائد على حقوق الملكية والأصول، وفيما يتعلق بالشمول المالي والخدمات الرقمية، يتصدر البنك الأهلي المصري بنحو ٧٠% من نسبة الشمول المالي وزيادة قدرها ٤٠% في استخدام القنوات الرقمية. يتبعه بنك مصر بنسبة شمول مالي ٦٥% وتوسع رقمي بنسبة ٣٨%. بينما يسجل بنك القاهرة أقل النسب في هذا الجانب، مما يدل على ضرورة زيادة الاستثمار في الشمول المالي والخدمات الرقمية.

وأما فيما يخص الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، يستثمر البنك الأهلي المصري بشكل أكبر في المسؤولية الاجتماعية والطاقة المتجددة، مما يبرز دوره الريادي في تحقيق التنمية المستدامة، ويقدم بنك مصر أداءً قوياً في هذا المجال، مركزاً على تمكين المرأة والمجتمعات الريفية، بينما ينفق بنك القاهرة أقل في المسؤولية الاجتماعية والطاقة المتجددة، مما يستدعي تعزيز جهوده في هذا الاتجاه.

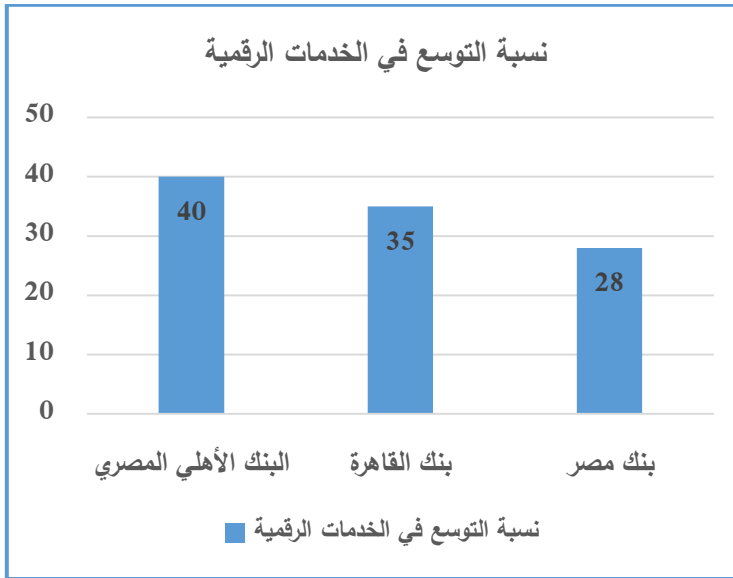
ويوضح جدول رقم (٢) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنوك الثلاثة، بينما يُظهر الرسم رقم ٣ نسبة التوسع في الخدمات الرقمية لكل بنك.

جدول (٢)

يوضح مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)

المؤشر	البنك الأهلي المصري	بنك القاهرة	بنك مصر
العائد على الأصول (ROA)	١,٢%	١,٥%	١,٨%
العائد على حقوق الملكية (ROE)	٢٥%	١٨%	٢٢%
نسبة كفاية رأس المال	٢٠%	١٨%	١٩%
إجمالي الأصول (2023)	٣,٥ تريليون جنيه	٨٠٠ مليار جنيه	٢,٥ تريليون جنيه
نسبة القروض إلى الودائع	٥٠%	٤٥%	٤٨%
نسبة الديون المتعثرة	٢,٥%	٢,٣%	٢,٨%
نسبة الشمول المالي (2023م)	٧٠%	٥٥%	٦٥%
عدد الفروع	٦١٠ فرع	٢٣٠ فرع	٧٥٠ فرع
نسبة التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٢٥% من إجمالي التمويل	٣٠% من إجمالي التمويل	٢٨% من إجمالي التمويل
عدد العملاء الجدد (٢٠٢٣م)	٦ مليون عميل	٢ مليون عميل	٤,٥ مليون عميل
نسبة التوسع في الخدمات الرقمية	٤٠% زيادة في استخدام القنوات الرقمية	٣٥% زيادة في استخدام القنوات الرقمية	٣٨% زيادة في استخدام القنوات الرقمية

وفي دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يحقق بنك القاهرة أعلى نسبة تمويل تصل إلى ٣٠%، مما يعكس تركيزه على دعم ريادة الأعمال، بينما يخصص بنك مصر والبنك الأهلي المصري نسباً مقاربة تصل إلى ٢٨% و ٢٥% على التوالي، مع برامج تمويل متنوعة.



رسم توضيحي رقم (٤)

يوضح نسبة التوسع في الخدمات الرقمية (من إعداد الباحث)

مناقشة النتائج:

١) التوجهات العامة للمسؤولية الاجتماعية:

تتبنى البنوك الثلاثة استراتيجيات مختلفة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية، إلا أن البنك الأهلي المصري يتميز بدوره الرائد في هذا المجال من خلال استثمارات ضخمة بلغت ١,٥ مليار جنيه في مبادرات الصحة، التعليم، والطاقة المتجددة، هذا النهج يعكس التزاماً استراتيجياً طويل المدى نحو تحسين جودة الحياة في

مصر، على النقيض، بنك القاهرة يظهر تركيزاً محدوداً نسبياً بإجمالي إنفاق ٧٠٠ مليون جنيه فقط، مما يشير إلى فجوة يجب سدها لتعزيز تأثيره في المجتمع، بنك مصر بدوره يحافظ على توازن جيد بإجمالي إنفاق ١,٢ مليار جنيه، مع تركيز واضح على تمكين المرأة ودعم المجتمعات الريفية.

٢) التنمية المستدامة والاستثمار في البيئة

فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، يظهر البنك الأهلي المصري مرة أخرى في الصدارة من خلال استثمارات ضخمة بلغت ٣ مليارات جنيه في مشروعات الطاقة المتجددة، بنك مصر يحتل المركز الثاني باستثمارات بلغت ٢,٥ مليار جنيه، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة، بنك القاهرة، رغم مساهمته بمليار جنيه، يظل بعيداً عن مستوى الاستثمارات المطلوبة لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، يُظهر ذلك أهمية مراجعة استراتيجيات بنك القاهرة لدعم مشروعات أكثر استدامة بيئياً.

٣) دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يشكل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية للمسؤولية الاجتماعية في البنوك الثلاثة، حيث يتصدر بنك القاهرة بنسبة ٣٠% من إجمالي تمويلاته لهذا القطاع، هذا التركيز يعكس اهتماماً خاصاً بزيادة الأعمال، خاصة للشباب، مما يساهم في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة، بنك مصر والبنك الأهلي المصري يسجلان نسباً قريبة (٢٨% و ٢٥% على التوالي)، مع برامج متنوعة تستهدف تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة، لكن بنك القاهرة يظل النموذج الأكثر وضوحاً في هذا المجال.

٤) الشمول المالي والمجتمع الرقمي

الشمول المالي يعد أحد أبرز جوانب الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث يحقق البنك الأهلي المصري أعلى نسبة شمول مالي (٧٠%)، مدعوماً بتوسعات كبيرة في الخدمات الرقمية بنسبة ٤٠%، بنك مصر يأتي ثانياً بنسبة شمول ٦٥%، مع تحسن ملحوظ في الخدمات الرقمية، بنك القاهرة، رغم جهوده في هذا المجال، يظهر نسبة شمول أقل (٥٥%)، مما يعكس حاجته إلى تطوير تقنيات مصرفية متقدمة وبرامج شمول تستهدف الفئات المحرومة.

٥) الأثر المتحقق في تحقيق التنمية المستدامة في التقارير المختلفة

وفقاً لتقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ (SDR 2023) فقد تحسن أداء مصر في تقرير في هذا التقرير حيث تقدمت مصر في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ ستة مراكز، إذ احتلت المرتبة ٨١ في عام ٢٠٢٣ من بين ١٦٦ دولة تضمنهم التقرير، في حين احتلت المرتبة ٨٧ في عام ٢٠٢٢ من بين ١٦٣ دولة، أيضاً ارتفعت درجة مصر في المؤشر محققة ٦٩,٦ درجة في عام ٢٠٢٣، حيث كانت ٦٨,٧ في عام ٢٠٢٢؛ وهو الأمر الذي يعكس فعالية الجهود المبذولة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(١).

ومن أهم الأهداف التي حققت نمواً ملحوظاً هي التعليم الجيد"، "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"، والهدف "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف".

(1) Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G., Drumm, E., Implementing the SDG Stimulus. Sustainable Development Report 2023. Dublin: Dublin University Press, 2023.

كما حصلت مصر على مجموع نقاط يساوي ٦٩,٦ بمتوسط قيمة يشكل أعلى من قيمة متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بذات التقرير والتي بلغت ٦٧,١ نقطة^(١). أيضاً حققت مصر أفضل النتائج بالنسبة للهدف المتعلق بالعمل المناخي، أيضاً الهدف الخاص بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، ثم الهدف الخاص بالقضاء على الفقر، والهدف المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة^(٢).

وفي إطار الأثر المتبادل للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة تشير تقارير إلى أنه على صعيد البيئة والمجتمع فقد أظهرت التحليلات المالية إلى أن الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتي تعتمد آليات المسؤولية المجتمعية تميل للحصول على عائد أفضل بالنسبة لأصولها^(٣).

ومن ثم يتضح أن مصر تحقق نمواً في العديد من المؤشرات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تبنتها العديد من البنوك المصرية ضمن إطار المسؤولية المجتمعية، ما يعكس ويؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه البنوك المصرية في التنمية المستدامة؛ بيد أن هذا الدور لا يزال يحتاج للعديد من الجهود التي من شأنها رفع المؤشرات واقترباها من المستهدفات في هذا النطاق، سيما أنه توجد العديد من الفرص في مقابل التحديات التي تواجه البنوك في هذا الشأن، والتي نجملها نتناولها فيما يلي.

٦) التحديات والفرص المستقبلية:

رغم الإنجازات الواضحة، فإن البنوك الثلاثة تواجه تحديات تتعلق بتعظيم تأثيرها الاجتماعي والبيئي، نجد أن بنك القاهرة على سبيل المثال، يواجه ضرورة زيادة

(١) المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة، تقرير تحليل أداء مصر في "تقرير التنمية

المستدامة ٢٠٢٣" يونيو ٢٠٢٣ م.

(٢) المصدر السابق.

(3) OECD, Investment Policy Prospects in the Middle East and North Africa, 2021.

استثماراته في المسؤولية الاجتماعية والطاقة المتجددة لمواكبة منافسيه من البنوك الأخرى، ومن ناحية أخرى، يتوجب على البنك الأهلي المصري وبنك مصر الاستمرار في تحسين استراتيجياتهما لتعزيز الاستدامة البيئية والمجتمعية، خاصة مع تصاعد التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.

٧) على مستوى الأداء المالي:

يظهر البنك الأهلي المصري تفوقاً ملحوظاً في الأداء المالي، حيث يسجل أعلى عائد على الأصول (٢٠,١%) وعائد على حقوق الملكية (٢٥%)، هذا الأداء يعكس كفاءة البنك في إدارة موارده المالية وتعظيم الفائدة من أصوله، في المقابل، يحقق بنك القاهرة نسباً أقل، حيث يبلغ العائد على الأصول ١٠,٥% والعائد على حقوق الملكية ١٨%، ما يدل على حاجته لتحسين الأداء المالي، أما بنك مصر، فيحقق نتائج متوسطة بين البنكين، حيث يسجل عائداً على الأصول بنسبة ١٠,٨% وعائداً على حقوق الملكية بنسبة ٢٢%.

النتائج:

- ١) يتفوق البنك الأهلي المصري في المسؤولية الاجتماعية، بينما يقدم بنك مصر أداءً متوازناً في دعم الفئات المهمشة، بنك القاهرة يركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكن يحتاج لتعزيز استثماراته في الاستدامة.
- ٢) تلعب البنوك المصرية دوراً محورياً في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة، مما يسهم في خفض معدلات الفقر والبطالة.
- ٣) تقوم البنوك بتنفيذ مبادرات لتحسين مستوى المعيشة، بما في ذلك تقديم قروض للمشروعات الصغيرة ودعم التعليم والطاقة المتجددة.
- ٤) نجحت البنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي من خلال تبني حلول مثل الخدمات المصرفية الرقمية، مما يسهل وصول الأفراد للخدمات المالية.

٥) تساهم البنوك في تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، مما يقلل من التلوث.

٦) تواجه البنوك تحديات تتعلق بقلة الوعي بالمسؤولية المجتمعية وصعوبة الوصول إلى المناطق النائية، مما يؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات:

١) يجب على البنوك نشر الوعي بمفهوم المسؤولية المجتمعية لأهمية المشاركة في التنمية المستدامة، من خلال حملات توعية شاملة.

٢) ينبغي تركيز التمويل على المشاريع البيئية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، لتحسين البعد البيئي.

٣) يتعين على البنوك توجيه التمويل والمبادرات للمناطق الريفية والنائية، عبر قروض ميسرة وفتح فروع جديدة.

٤) يجب تطوير الخدمات المصرفية الرقمية لتوسيع الشمول المالي، خاصة للفئات الأقل قدرة على الوصول للخدمات التقليدية.

٥) تعزيز التعاون بين القطاع المصرفي والحكومة لتنفيذ برامج تنمية شاملة تدعم استقرار المجتمع.

٦) ينبغي إنجاح جهود البنوك في تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع التنموية من خلال تسهيل الحصول على التمويل.

٧) يجب على البنوك إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية لتحقيق أثر مجتمعي أكبر.

الخاتمة:

يمكن القول إن البنوك المصرية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال مسؤولياتها المجتمعية المتنوعة. فعن طريق اعتماد مفاهيم الشمول المالي وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تمكنت البنوك من تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاستدامة البيئية، وقد ظهرت العديد من المبادرات المصرفية التي سهلت تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في النمو الاقتصادي وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.

وعلاوة على ذلك، لم تقتصر مساهمات البنوك المصرية على الجانب المالي فقط، بل امتدت لتشمل الاستثمار في مجالات التعليم والصحة، بالإضافة إلى تقديم الدعم للمشروعات البيئية، وهذا يعكس التزام البنوك بتحقيق التنمية المستدامة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تحتاج إلى مزيد من الجهود لتوسيع نطاق هذه المبادرات، خصوصاً في المناطق الريفية والنائية التي تعاني من ضعف الوصول إلى الخدمات المصرفية.

وتوضح نتائج وتوصيات البحث ضرورة تعزيز دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني استراتيجيات مالية مبتكرة، وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتنفيذ برامج تمويل موجهة لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة في جميع القطاعات لذا، يجب على البنوك مواصلة تطوير سياساتها واستراتيجياتها لمواجهة التحديات الحالية وتسهم بشكل أكبر في رفاهية المجتمع وتنمية الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

- (١) أحمد نعيم بيومي المشطاوى. (٢٠١٠). تطوير نموذج لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للبنوك لاغراض التنمية المستدامة. *مجلة العلوم الحديثة*، ٥ (٣).
- (٢) ايمن السخاوي (٢٠١٧)، تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، (١) ١.
- (٣) بورديمة سعيدة. (٢٠٢٣). دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل أزمة فيروس كورونا: مصر نموذجا. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت*، ٤ (١).
- (٤) خديجة بلحيانى. (٢٠٢٠). البنوك الإسلامية وواقع جهودها في ترسيخ برنامج المسؤولية الاجتماعية. (٢) ١.
- (٥) زياتي خولة. (٢٠١٨). أهمية المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة " دراسة ميدانية على البنوك العاملة بولاية تبسة. *المؤتمر الدولي الرابع عشر حول سلوكيات المواطن والمسؤولية الاجتماعية*.
- (٦) سميرة لغويل. (٢٠١٦). المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٢٧ (٢).
- (٧) سوزان عبد المنعم البلشى. (٢٠٢٢). الأطر النظرية لآليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية فى قطاع البنوك المصرفية فى جمهورية مصر العربية. *مجلة التجارة والتمويل - جامعة طنطا - كلية تجارة*، ٤٢ (٤).
- (٨) شادي شحاده. (٢٠٢٢). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت*، ٣ (١).
- (٩) شريهان مصطفى التوني. (٢٠٢١). اساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ٢٢ (٤).
- (١٠) عاطف حسن، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المصرفية، منشورات البنك المركزي المصري.
- (١١) عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعى. (٢٠١٩). دور البنوك فى دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء فى مصر. *مجلة العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس*، ١٤ (٢).
- (١٢) محمد الشامي. (٢٠٢٣). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ٢٤ (١)،

- (١٣) محيوت نسيمية. (٢٠٢٣). تعزيز ثقافة التكنولوجيا المالية للقطاع المالي غير المصرفي كمسعى لتحقيق الشمول المالي - عرض تجربة مصر كنموذج من خلال قانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٢ المتعلق بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. *التكامل الاقتصادي*، ١١ (١).
- (١٤) مزيان محمد توفيق. (٢٠٢٣). دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وجذب العملاء، قراءة في مؤشرات الشمول المالي العالمية. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، ١٠ (٢).
- (١٥) المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة، تقرير تحليل أداء مصر في "تقرير التنمية المستدامة، يونيو ٢٠٢٣ م.
- (١٦) الموقع الرسمي البنك الأهلي المصري: <https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#!/AR/>
- (١٧) الموقع الرسمي لبنك القاهرة: <https://www.bdc.com.eg/>
- (١٨) الموقع الرسمي لبنك مصر: <https://www.banquemisr.com/ar-EG/>
- (١٩) هبة الباز. (٢٠٢٣). دور البنوك المركزية في مواجهة التغير المناخي ودعم التحول نحو اقتصاد الأخضر. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، ٢ (٤).

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 20) Central Bank of Egypt, Sustainable Finance.
- 21) Gros Lane. (2021), Markets, financial institutions and central banks in the face of climate change: Challenges and opportunities. Banco de España Occasional.
- 22) <https://www.cbe.org.eg/en/sustainability/sustainable-finance>
- 23) OECD, Investment Policy Prospects in the Middle East and North Africa, 202
- 24) Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G., Drumm, E. (2023). Implementing the SDG Stimulus. Sustainable Development Report 2023. Dublin: Dublin University Press, 2023.
- 25) Social Responsibilities of the Businessman. Howard Bowen.